ربط الأصوليات بالبيئات المنغلقة والريفية وإبعاده عن المدن فرضية خاطئة

الأصوليات تغزو المدن الغربية الحديثة

كانت الصحوة الدينية التى بدأت تظهر فى أواخر السبعينيات من القرن الماضى فى أماكن مختلفة حول العالم ظاهرة مفاجئة للكثير من علماء الاجتماع، على عكس التوقع السائد بأن العلمانية الأوروبية آخذة فى التوسع والانتشار لكن ذلك لم يحدث، فقد افترض علماء الاجتماع أن عمليات التحديث بتمايزها المؤسسى وتمدنها ستؤدى إلى تراجع النفوذ الدينى من المجال العام وتقصره على المجال الخاص؛ لكن ما حدث كان عكس التوقع، فقد أخذت أعداد متزايدة من التنظيمات الأصولية المنبثقة من أتباع مختلف المعتقدات حول العالم تطالب بحقها فى المجال العام وأن يكون لهم صوت مسموع فى الشأن السياسي، وحاول بعضهم فرض أنظمة حكم جديدة قائمة على العقيدة الدينية، بعضها فى إطار سلمى وآخر انخرط فى أعمال عنف من أجل تأسيس هذه الرؤية. وكان أول الباحثين الذين أدركوا هذه الظاهرة ـــ صعود الأصولية ـــ الباحثان مارتن إ مارتى وسكوت أبلبى (Martin E Marty and Scoott Appleby) فى أوائل تسعينيات القرن الماضى فى إطار مبادرة دعت إليها الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون بعنوان «مشروع الأصولية» واستمرت من ١٩٨٨: ١٩٩٣م قام الباحثان خلالها بعقد عشرة مؤتمرات ضمت مائة خبير صدرت أبحاثهم فى خمسة مجلدات، ولم تتوقف بعدها الأبحاث والمؤتمرات فى شتى المجالات العلمية السياسية والاجتماعية والعسكرية لمناقشة ظاهرة صعود الأصوليات حول العالم من زوايا مختلفة كان من بينها كتاب «المدينة الأصولية.. عن ممارسات التدين والتطرف وآثارهما على العمران» الذى نشر باللغة الإنجليزية عام ٢٠١١م وترجمته إلى العربية هالة حسين عام ٢٠٢٣م، عن (دار المرايا للثقافة والفنون فى القاهرة). ويضم ١٢ بحثًا لباحثين من جنسيات وأصول مختلفة حول العالم تهدف إلى فهم الإجراءات العمرانية التى من خلالها تتحول الحركة الدينية إلى حركات أصولية متشددة قد تنخرط فى تكتيكات لفرض سيطرتها بصورة تعيد تشكيل الحياة داخلها وتعيد تشكيل شكل المدنية وهويتها وطابعها العام.

ردة فعل

وتوضح هذه الأبحاث الأسباب التى يعزى إليها انتشار الأصوليات حول العالم، التى جاءت فى كثير من بلدان العالم كرد فعل على الحداثة، ومعارضة للعلمانية وأعراف العالم الحديثة لا سيما التى أزاحت الدين من الوجه العام وهمشت دوره. ففى أمريكا على سبيل المثال كانت الأصولية رد فعل دينى على السياق الثقافى المتغير داخل المدينة الأمريكية مع بداية القرن العشرين حيث رأى الأصوليون أن الحداثة العلمانية كانت تنتقل إلى الكنائس أيضًا، وأن الكنائس الليبرالية جرى إفسادها وأصبحت غير حريصة على الحفاظ على جدار الفضيلة.

ونشأ مصطلح الأصولية كمفهوم يصف ردة الفعل الدينية تلك فى عشرينات القرن الماضى فى أمريكا وبالتحديد لوصف تحركات البروتستانت الإنجليين الذين نشروا سلسلة من المبادئ الأساسية للعقيدة المسيحية للحفاظ عليها مما أصابها من انحراف من وجهة نظرهم، وشددوا على مثالية الإنجيل وألزموا استخدامه كوثيقة نصية تاريخية ملزمة ثم توسع استخدام هذا المفهوم فى السبعينيات والثمانينيات واستخدم لوصف الجماعات التى تعاملت مع الدين بشكل صارم واكتسب دلالات سلبية حيث يعنى بات ضمننا أن الأصوليين متطرفون وغير عقلانيين وتفسيراتهم وممارساتهم الدينية تتسم بالتخلف وتقود إلى التراجع. وإن كان تعريف الأصولية فى القواميس مثل قاموس أكسفورد بأنها «الالتزام الصارم بالمعتقدات أو المذاهب التقليدية المنغلقة» وفى قاموس الأمريكان هيريتج هى «التمسك الصارم بأى مجموعة من الأفكار أو المبادئ الأساسية» لكن فى الفضاء العام وعلى صفحات الشبكة العالمية يشيع استخدامه من المنطلق الدينى ويقصد به تجسيد لحالة عنف مَرَضية، وتساوى كثير من الأبحاث العلمية فى علم النفس والطب النفسى بيت الأصولية والأعمال الإرهابية التى يرتكبها هؤلاء الذى دربوا على الخضوع لطرق تفكير مغايرة.

الهجرات

ومن الأسباب التى يفسر بها الباحثين قوة الصحوة الدينية المتشددة على الصعيد الوطنى بخلاف كونها ردة فعل على الحداثة وعلى الاستعمار وتأكيد على الهوية القومية، الهجرات من الريف إلى المدن حيث ينفصل المهاجرون عن شبكاتهم الاجتماعية السابقة فيجدون ذواتهم محاصرين بصدمة الحداثة والبحث عن الهوية فيأتى الدين ليلبى بعد احتياجاتهم، والمنطق نفسه يستخدم على الصعيد الدولى لتفسير وضع الذين هاجروا إلى أوروبا وأمريكا من البلاد التى كانت مستعمرة فى السابق. فيتحول الدين إلى هوية تجمع أكبر قدر من هذه الجاليات لتعبر عن مصالحها النفسية والاجتماعية والسياسية وسط عالم ما بعد حداثى تذوب فيه الفواصل.

سمات مشتركة

وتشترك هذه الجماعات الأصولية باختلاف الأديان التى تنتمى إليها فى سمات عامة حددها ستيف بروس فى خمسة ملامح على الأقل أولها: بأنها تعتمد على مصدر واحد أكثر للأفكار مثل النصوص الدينية التى تعد المصدر الكامل المعصوم من الخطأ، ثانيها: أن الأصولية تمثيل لماضى مثالى يعبر عن الأوضاع الدينية كما كانت فى الأصل، وثالثها: رغم أن الأصولية مبنية على ماضى ذهب وولى، فإنها تستحضر هذا الماضى المتخيل لتطبيقه على متطلبات الزمن الحالي، ورابع ملمح للأصولية: هو ميلها للبحث عن الدعم فى إطار المجموعات المهمشة واكتساب ولائها، وخامسها: أن هذه الأصوليات تتبنى التكنولوجيا الحديثة وتستخدمها لفرض رؤيتها الخاصة للعالم. كما يضيف علماء آخرون سمات أخرى للأصولية من زوايا مختلفة مثل الخصائص النفسية التى تميز المشاركين فى هذه الجماعات من السعى إلى السلطة والتشهير بالآخرين ومعارضة مبدأ الشك، وخلق الانقسامات من خلال ترسيخ فكرة الثنائيات نحن وهم، الخير والشر، والعدوانية المحتملة أو الفعلية. بينما يؤكد باحثون آخرون على السمات المبنية على الأسطورة فى الأيديولوجيا الأصولية مثل توقع قدوم عصر ذهبى مثالي، ومعارضة عملية التمايز المؤسسى العالمي.

ويحدد نزار الصياد فى بحثه المنشور داخل الكتاب خمسة سمات للمدينة الأصولية تتمثل فى أنها مدينة تقوم بشكل قاطع عن طريق القانون أو التقاليد أو عبر سياسات معلنة أو ممارسات مبطنة بإقصاء أفراد منتمين إلى دين آخر أو مجموعة إثنية أخرى مختلفة عن انتماءات من هم فى السلطة الحاكمة أو من يمثلون الأغلبية من السكان، مدينة تكون الأقلية فيها دينيًا أو عرقيًا ممنوعة من خدمات عمرانية أساسية أو من أماكن عامة، مدينة تتوقع فيها الأغلبية الدينية أن الأقليات سيلتزمون بكل الشعائر الخاصة بالسلوك العام الذى تنص عليه الأحكام الدينية الخاصة بالأغلبية، مدينة يصل فيها الفصل على أساس النوع الاجتماعى (الجندر على سبيل المثال) حسب ما تقرره السيطرة الذكورية على المجتمع لدرجة أن النساء بالكاد يستطعن التواجد فى الأماكن العامة.

الريف والمدينة

رسخ فى الأذهان ربط الأصوليات بالبيئات المنغلقة والريفية وإبعاده عن المدن وهو ما يفنده إنجز فورسث فى بحثه عن نمو الأصولية فى المدينة، موضحًا أنه فى سبعينات القرن الماضى تعرضت أطروحة العلمنة للهجوم الشديد ومن قبل علماء الاجتماع الذين رأوا أن هناك نقصًا فى الأدلة التجريبية الداعمة لها، فقد شكك علماء الاجتماع الإصلاحيون فى الافتراض القائل بالتمدن يؤدى تلقائيًا إلى تراجع الدين، وأيضًا انتقد بعض المؤرخين فكرة تبسيط ثنائية الريف والحضر التى وفرت الأساس الداعم للرؤية المنغلقة بتراجع الدين فى المدينة التى افترضت أن الدين يزدهر فى الريف، بينما المدينة بيئة معادية له، إلا أن الدراسات التاريخية من أوروبا أشارت إلى أن قيادات الكنائس فى القرن التاسع عشر سريعًا ما تكيفوا واستجابوا للتغير الاجتماعى وتباينت نتائج جهودهم، فى حين شهدت بعض المدن نموًا دينيًا شهدت مدن أخرى تراجع الإقبال على كنائسها لكنها شهدت أيضًا استقرارًا فيما يتعلق بالطقوس الانتقالية. كما أن هناك تواصل أكبر كان بين المدينة والريف أكثر مما أقرته الرؤية المنغلقة حيث جلب المهاجرون معهم ثقافتهم الدينية، وبالتالى فإنه أهمية الدين فى المجتمع ظلت مصانة أو حتى زادت فى العديد من المدن الأوروبية، ومع عصر ما بعد الصناعة وانتشار مجتمع المعرفة تشير الدراسات إلى أن المدينة الحديثة تظل بها مساحات واسعة تسمح بنمو التنظيمات الدينية الحديثة مثل التبشير الإنجيلى فى أميركا والتى نشأت جميعها فى أماكن حضرية. وهذا التنوع الدينى فى المناطق الحضرية يكاد يكون الوصفة المؤكدة لخلق الصراعات ففى حين الجماعات الدينية المنفتحة والمتسامحة نسبيًا تستطيع أن تتعايش معًا فى سلام فإن المعتقدات الدينية الأكثر ميلًا إلى الإقصاء تجد صعوبة فى تحمل هذا التعايش خاصة إذا كانت تسعى للوصول إلى مراكز السيطرة وهذه الصراعات يزيد من حدتها وجود مصادر جيدة للانقسام الدينى مرتبطة بالطبقة الاجتماعية والاختلافات الإثنية والخلاصة أن المدن الحديثة قد تجمع بين ارتفاع نسبة التنوع الدينى بها وانخفاض نسبة القبول المتبادل بين هذه المعتقدات.

مدن تخلق التعصب

توفر المدن الحديثة الأساس لنمو الطبقات الأصولية حيث تخلق الوعاء الذى يضم مجندين محتملين، بسبب الكثافة السكانية بها عكس الريف مما يسهل من عملية التجنيد، بينما يحاول عموم الناس التكيف مع الأوضاع الحضرية الجديدة تأتى المنظمات الأصولية لتقدم فلسفات وهياكل ومؤسسات بديلة تعمل على احتفاظ المجتمع بقيم تقليدية معينة. حيث تعتمد هذه التنظيمات على تجنيد الغرباء فى المناطق الحضرية العامة والخاصة، وتستخدم وسائط الإعلام الجماهيرى فضلا عن الشبكات القائمة سلفًا مثل الشبكات غير الرسمية وشبكات المنظمات الرسمية، ففى النهاية توفر المدن العديد من الطرق للحركات الأصولية لكى تقوم بالحشد والتعبئة وتؤسس نفسها. ويكشف ذلك عن عدم صحة الفرضية التى افترضها علماء الاجتماع والمؤرخون فى وقت سابق بأن التحديث والتمدن فى أوروبا سيؤدى فى نهاية المطاف إلى مدن غير دينية، غير أن واقع الحال والباحثين المعاصرين يدركون أن الحيز الحضرى لنمو الأصوليات والصراع الديني. وهو الواقع الذى باتت تحذر من مآلاته كثير من الأعمال الأدبية والسينمائية مثل رواية الجارية لمارجيت آتودد وغيرها من الأعمال الديستوبية التى تأخذ على عاتقها كشف ما يمكن أن يحدثه تنامى الأصوليات ليس فى دول العالم الثالث وحده وإنما فى صلب دول العالم الأول.

ويقدم الباحثون فى الكتاب مجموعة من النماذج الأصولية الفعلية التى أدت تغيير الحيز العمرانى وتبديله وتهديد أمن الأقليات كما هو الحال فى مدينة دلهى وأحمد أباد فى الهند، وما يجرى فى دولة فلسطين، وممارسات وتجربة حزب الله فى بيروت، وطالبان فى بيشارو فى باكستان، وفى البرازيل، والأصولية البروتستانتية فى أمريكا.

د. عبدالكريم الحجراوي

بين جدار الرفض الديني وصمت الدولة وآلاف القصص التي لم تكتمل

الزواج المدني الممنوع في مصر

فى شوارع القاهرة والإسكندرية ومدن الصعيد، يعيش آلاف الشباب والفتيات على أمل مؤجل، لا هم قادرون على إتمام زواج يحلمون به.. ولا المجتمع والدولة يمنحانهم الحق فى اختيار شكل العلاقة التى تناسبهم.. السبب بسيط فى ظاهره لكنه شديد التعقيد فى عمقه: غياب قانون يعترف بالزواج المدنى فى مصر، بين رفض الأزهر من ناحية ورفض الكنيسة من ناحية أخرى، يتجمد مصير بشر لا يملكون سوى أن ينتظروا، أو أن يلتفوا على القانون بطرق ملتوية أو أن يهاجروا إلى بلد اخر يعترف بحقهم فى ان يحبوا ويتزوجوا وفق قناعاتهم..

المعضلة هنا ليست ترفا فكريا ولا نقاشا نخبويا، بل قضية تمس الحياة اليومية، وتضع الاف المواطنين فى مأزق وجودى بين الحب والهوية، وبين القانون والدين، وبين ما يريدونه وما يسمح لهم به..

- حكايات مؤجلة

منال (اسم مستعار) شابة فى بداية الثلاثينات ارتبطت بشاب مسلم وهى مسيحية.. تقول: أنا وهو عايشين قصة حب بقالها ست سنين.. لكن ما ينفعش نتجوز لا الكنيسة هترضى ولا الأزهر عنده حل لينا، كل اللى نقدر نعمله إننا نعيش فى سرية أو نهاجر، لكن ليه؟ ليه نتحرم من حقنا الطبيعي؟

منال ليست وحدها، محمود (اسم مستعار) ٢٩ سنة مسلم سنى أحب فتاة شيعية أثناء دراستهما بالخارج، عاد الاثنان إلى مصر حاملين أحلام الزواج، لكن عائلتيهما رفضتا بشدة ولم يجد القانون منفذا لتوثيق عقد مدنى يرضى الطرفين. اما أن تتحول الفتاة إلى المذهب السنى لنتزوج، بما يرفضه أهلها أو أن نفترق، "كأن الدولة تقول لنا الحب مش ليكم" يقول محمود بمرارة..

وفى حالات أخرى يكون الطرفان من طوائف مسيحية مختلفة، فيتعطل الزواج لأن الكنيسة لا تسمح بعقود مختلطة بين الأرثوذكس والكاثوليك أو البروتستانت، هذه التعقيدات تضع مئات القصص فى خانة المستحيل فيتجه البعض إلى الزواج العرفى أو إلى السفر لقبرص واليونان لعقد زواج مدنى هناك ثم العودة لمحاولة إثباته فى مصر..

- موقف الأزهر: انفصال عن هوية المجتمع..

الأزهر باعتباره المرجعية الإسلامية الكبرى فى مصر أعلن أكثر من مرة رفضه لفكرة الزواج المدني، يرى أن الزواج عقد شرعى لا يقوم إلا بشروط محددة، أهمها الولى والشهود وتوثيق العقد وفق الفقه، وأى عقد مدنى مستقل عن هذه الشروط يعتبر باطلا..

فى أحد تصريحاته قال عضو هيئة كبار العلماء: الدعوة إلى الزواج المدنى تستهدف سلخ المجتمع عن هويته الإسلامية..

من وجهة نظر الأزهر الزواج المدنى ليس مجرد إجراء إداري، بل خطر على الأسرة المسلمة وفتح لباب الفوضى الأخلاقية..

الكنيسة: لا قيمة له أمام الله

الكنيسة الأرثوذكسية من جانبها تتبنى موقفا أكثر صرامة.. فالزواج المسيحى سر مقدس لا يتم إلا فى الكنيسة وبين طرفين من نفس المعتقد ومن ثم، ترفض الكنيسة الاعتراف بأى زواج مدنى يتم خارجها، وتعتبره باطلا دينيا..

أحد الكهنة أوضح الأمر بقوله: الزواج المدنى ليس زواجا مسيحيا، بل عقد قانونى لا قيمة له أمام الله..

وفى حالات كثيرة من يحاول الالتفاف على هذا الوضع بعقد مدنى فى الخارج يجد نفسه مرفوضا داخل كنيسته بل وأحيانا يحرم من الأسرار الكنسية..

بين الدين والقانون

المعضلة الأكبر أن الدولة المصرية لم تضع إطارا قانونيا يتيح الزواج المدنى كخيار بديل.. قوانين الأحوال الشخصية الحالية تنظم الزواج والطلاق والميراث على أساس ديني: المسلمون يحتكمون للشريعة.. والمسيحيون للوائح كنسية مثل لائحة ١٩٣٨ .. لكن هذه القوانين لا تتسع للحالات المختلطة أو لمن يرفض الزواج الدينى أصلا..

المحامى الحقوقى أحمد صبرى يوضح: المجتمع متنوع.. فيه مسلمين ومسيحيين وبهائيين ولا دينيين.. لماذا يجبر الجميع على الزواج وفق رؤية دينية واحدة؟ الدولة من واجبها أن توفر خيارا مدنيا يضمن الحقوق.. ويترك للناس حرية الاختيار..

فى ديسمبر ٢٠٢١ أصدرت إمارة أبوظبى القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٢١ لتشريع الزواج المدنى للأجانب وغير المسلمين وأنشأت محكمة الأسرة المدنية الأولى من نوعها فى المنطقة.. القانون دخل حيز التنفيذ فى يناير ٢٠٢٢ ثم توسع نطاقه ليشمل الإمارات كافة..

وبحسب الإحصاءات الرسمية جرى تسجيل أكثر من ٣٦ ألف عقد زواج مدنى حتى نهاية ٢٠٢٤ منها ٨ آلاف عقد فى النصف الأول من ذلك العام وحده، هذه الأرقام تعكس إقبالا واسعا.. خصوصا بين المقيمين الأجانب..

تجربة أبوظبى أثبتت أن الزواج المدنى يمكن أن يعمل جنبا إلى جنب مع الزواج الدينى دون أن يلغيه أو يحل محله، لكنه يوفر ببساطة خيارا قانونيا يحترم التعددية ويمنح الحقوق..

حرية شخصية أم تهديد للهوية؟

خصوم الزواج المدنى فى مصر يرون أن المسألة ليست مجرد حرية شخصية، بل قضية تمس هوية المجتمع الدينية.. بعض علماء الدين يؤكدون أن الاعتراف به هو إقرار ضمنى بالعلمنة وفتح لباب التفكك الأسري..

لكن فى المقابل يرى الحقوقيون أن ربط الزواج بالمؤسسات الدينية وحدها يعنى حرمان مواطنين من أبسط حقوقهم، الدولة المدنية الحديثة، كما يقولون، لا تفرض على الناس عقيدة معينة، بل تحمى حقوقهم بصرف النظر عن دينهم..

أطفال بلا هوية.. نساء بلا حقوق

الفراغ القانونى الناتج عن غياب الزواج المدنى لا يظل حبا معلقا فقط، بل يمتد ليخلق أزمات أشد قسوة.. بعض الأطفال يولدون بلا نسب ثابت لأن زواج ابائهم لم يعترف به، نساء يجدن أنفسهن بلا حق فى النفقة أو الميراث لأن عقود زواجهن غير موثقة رسميا..

المحامية نجلاء سلامة المتخصصة فى قضايا الأحوال الشخصية، تروى أنها استقبلت عشرات الحالات من نساء عشن سنوات فى زواج عرفى غير موثق، لأن القانون لم يفتح أمامهن بابا مدنيا، وعندما انهارت العلاقة وجدن أنفسهن بلا سند قانوني.. النتيجة كانت مأساوية، لا حقوق مالية ولا نسب واضح للأبناء ولا حتى إمكانية رفع قضايا أمام المحاكم بسهولة..

تجارب مقارنة

فى لبنان رغم أن الزواج الدينى هو السائد فإن أى زواج مدنى يتم فى الخارج يعترف به قانونياً عند العودة.. هذا الحل الجزئى وإن لم يوفر خيارا محليا.. لكنه على الأقل يفتح نافذة قانونية.. كثير من المصريين يلجؤون إلى قبرص واليونان لعقد زواج مدنى وتسجيله لاحقا فى مصر، لكنهم يواجهون أحيانا صعوبات فى اعتراف الكنيسة أو الأزهر به..

- هل يمكن أن يتكرر نموذج أبوظبى فى مصر؟

سؤال يفرض نفسه: هل يمكن لمصر أن تسلك طريقا مشابها؟ أستاذ القانون الدستورى الدكتور حسام بدوى يرى أن الأمر ممكن لو تم التعامل معه بشكل اختيارى لا إجباري.. يقول: الدولة ليست مطالبة بإلغاء الزواج الدينى أو تهميشه.. الفكرة أن يكون هناك مسار مدنى مواز متاح لمن يريده.. هذا يحترم مبدأ المواطنة المتساوية دون المساس بالتقاليد الدينية لمن يتمسكون بها...

ويضيف: القانون المدنى فى الزواج لن يغير عقائد الناس، لكنه سينقذ حياة آلاف البشر من التعليق فى المجهول، وسيضمن حقوق النساء والأطفال..

بين رفض الأزهر والكنيسة وصمت الدولة، يعيش آلاف المصريين مأزقا حقيقياً.. الزواج المدنى فى مصر ليس رفاهية فكرية.. بل قضية حياة تمس حقوق الإنسان والحرية الفردية واستقرار الأسرة..

تجربة أبوظبى أثبتت أن تطبيق الزواج المدنى فى بيئة عربية ومسلمة ممكن وفعال دون أن يلغى الزواج الدينى أو يهدد المجتمع.. لكن فى مصر سيبقى السؤال مفتوحا: هل من حق الفرد أن يختار شكل زواجه، أم يظل هذا الحق مرهونا برضا المؤسسات الدينية وحدها؟

الأزهر يعتبره تهديدا لهوية المجتمع وفتح لباب الفوضى الأخلاقية

الكنيسة الأرثوذكسية: الزواج المدني عقد قانوني لا قيمة له أمام الله

معركة مفتوحة بين خطاب ديني وجيل يرفض الوصاية

الجسد بين الخطيئة والحرية

منذ عقود طويلة، تعامل الخطاب الديني في العالم العربي مع الجسد وكأنه مساحة للحرام فقط، سواء كان جسد المرأة او الرجل.. النصوص الدينية في تفسيرها التقليدي ركزت على الخطيئة و العفة والوصايا الأخلاقية التي تحدد كيف يجب أن يدار الجسد وما الذي يباح أو يحرم منه.. هذه الرؤية جعلت الجسد وبالذات جسد المرأة حقلا للسيطرة الاجتماعية والدينية..

لكن مع جيل جديد نشأ في عصر الإنترنت صار السؤال أكثر جرأة: هل الجسد ملك لي أم ملك للمجتمع؟ هل يحق لمؤسسة دينية أو دولة أن تملي علي كيف أعيش جسدي وهويتي الجنسية؟!

الدكتورة نوال السعداوي، الطبيبة والكاتبة المصرية الراحلة حذرت منذ السبعينيات من خطورة ربط الجسد بالشرف.. كتبت بوضوح: حينما يختزل شرف المراة في غشاء بكارة يتحول الجسد إلى أداة قمع ووسيلة سيطرة ليس فقط على النساء.. بل على المجتمع كله..

كلمات السعداوي تظل حتى الان حجر أساس في النقاش حول الجسد والحرية.. بالنسبة لها.. المعركة على الجسد لم تكن معركة نسوية فقط بل معركة سياسية واجتماعية أيضا..

وفي كتابها الحجاب وغشاء البكارة صرحت الكاتبة منى الطحاوي قائلة: جسدي ليس ساحة معركة بين شرف القبيلة وخطاب المؤسسة الدينية.. الطحاوي تؤكد أن الجسد حق فردي كامل وأن محاولة المجتمع لتحديد سلوك النساء والرجال الجنسي يكرس أشكال العنف والازدواجية..

واضافت حين يقرر رجل دين أو مشرع أن يفرض وصايته على جسدي فهو في الحقيقة يلغي إنسانيتي..

بين التحريم والخوف من الحرية

الأزهر والكنيسة القبطية الأرثوذكسية يتفقان رغم خلافاتهما العقائدية على نقطة واحدة: الجسد يجب أن يحكم بالضوابط.. في مواقف متكررة يربط كلاهما بين الحرية الجنسية وبين الانحلال أو تفكك الأسرة..

الأزهر أصدر أكثر من بيان يؤكد أن المساكنة والزواج المدني خارجان عن الشرع..والكنيسة تعتبر أي علاقة خارج الزواج خطية كبرى تهدد قدسية الأسرة المسيحية..

وقالت المحامية عزة سليمان أن هذا الخطاب يتجاهل الواقع: الكبت الجنسي والرقابة على أجساد النساء لم ينتج مجتمعا عفيفا بل خلق أشكالا متعددة من العنف والازدواجية.. الحرية الجسدية ليست رفاهية.. بل حق إنساني..

جيل جديد يصرخ: أجسادنا ملكنا

داخل تقارير صحفية عربية وأجنبية ظهرت شهادات جريئة لشباب وشابات قرروا الخروج عن النص...

شابة مصرية قالت: لما قررت أعيش علاقة من غير جواز الناس شافوني منحرفة لكن أنا شفت نفسي لأول مرة إنسانة حرة..

و شاب لبناني روى : المجتمع يملك جسدك قبل ما تولد بيقررلك إزاي تعيش وتحب وأنا رفضت ده وقررت إن حياتي ليا مش لهم..

هذه الأصوات تظهر أن هناك شريحة من الجيل الجديد لم تعد تخاف من طرح الأسئلة الكبرى حول الحرية الجسدية والهوية الجنسية..

الباحثة في علم الاجتماع بجامعة كامبريدج مها عبد الرحمن ترى أن الهجوم المستمر على أي نقاش عن الحرية الجسدية ليس مجرد خوف أخلاقي لكنه خوف سياسي.. وعلقت: المجتمع الأبوي يخاف من تحرر الجسد لأنه يعني فقدان السيطرة.. تحرر المرأة من الوصاية يعني بداية انهيار نظام كامل من الامتيازات...

إعلام الجديد يكسر التابوهات

على منصات مثل إنستجرام وتيك توك صارت النقاشات حول الجسد والهوية الجنسية أكثر علنية.. فتيات يتحدثن عن تجاربهن مع فرض الحجاب أو خلعه، شباب يعلنون ميولهم الجنسية علنا و صفحات كاملة تناقش موضوعات مثل الجنس الآمن أو الحرية الجسدية من منظور علمي..

الإعلام الديني التقليدي يرد بالتحريم.. بينما الإعلام الجديد يفتح أبواب الأسئلة بلا خوف..

الصحفية أمينة خيري قالت أن الجيل الجديد لا يستأذن.. وحين يقرر يعيش جسده بطريقته.. وعلقت: الفتيات والشباب النهارده عندهم مساحة أكبر للنقاش مش بيسكتوا زي الأجيال اللي قبلهم.. ده بيخلق صدام مفتوح مع خطاب ديني ما زال يعيش في الماضي..

بين خطاب الوصاية وواقع مختلف..

الأزهر والكنيسة ما زالا متمسكين بمفهوم الجسد الطاهر ، بينما الواقع الاجتماعي يثبت إن ملايين من الشباب يعيشون حياتهم خارج الإطار التي تريد المؤسسات فرضه..

السوشيال ميديا خلقت علانية جديدة و فضحت الازدواجية: رجال دين يلقون خطبا عن العفة بينما تكشف فضائح جنسية تخص بعضهم.. شباب يعيشون حياة مزدوجة بين الطاعة العلنية والحرية السرية..

شهادات من الواقع

فتاة جامعية تدعي سارة (اسم مستعار) علقت : أول مرة اتكلمت مع أمي عن جسمي والدورة الشهرية. قالتلي عيب، طول الوقت حاسة إن جسمي ملك الناس مش ملكي..

شاب مصري (٢٧ سنة) في حوار مع مجلة أجنبية: أنا مثلي الجنس عشت سنين في خوف لكن لما قبلت نفسي حسيت إني ولدت من جديد، الدين شايفني خطيئة بس أنا شايف نفسي إنسان..

الصراع حول الجسد ليس مسألة أخلاقية فقط، لكنه صراع بين مستقبل حرية الفرد وماضي السيطرة الدينية..

الجيل الجديد يتكلم علنا عن حرية الجسد وعن الهوية الجنسية وعن المساكنة والزواج المدني، لكن المؤسسات ما زالت ترفع راية "الحرام والخطية"..

يبقى السؤال: من يملك الجسد؟ الفرد أم المؤسسة؟

الإجابة ليست محسومة لكن المؤكد أن الجيل الجديد كسر حاجز الصمت.. أجسادهم لم تعد أراضي مقدسة للمؤسسة، بل صارت ساحات معركة يصرخون فيها: أجسادنا ملكنا، وحريتنا ليست خطيئة...

مادونا شوقي